

# الفايسم المشترك

مايو ١٩٧٨

العدد ٢٩ - السنة السادسة

٢٩

## لنت ندافع عن الخارطة الاستعمارية

مؤرخا اثبتت من جديد مسألة ملكية جزيرة « هوار » وهل هي تابعة للبحرين ام قطر . ووصل الامر الى انطلاق اشاعات عن استعدادات قامت بها الامارتان لحسم الصراع وبالسبل العسكرية . هذا الخلاف على الحدود ، يأتي في سياق موجة خلاف عامة تصاعدت في ارجاء مختلفة من الخليج ، وناخذ مكانها في اكثر من موقع ، مما يدل على وجود قوة واحدة تغذيها ، وتتفق مصالحها مع استمرارية واصنام نظامها .

من المعروف ان الخارطة السياسية الرائجة للخليج العربي هي من صنع القوى الاستعمارية ، والاتفاقيات الاسترقاقية التي وقعتها مع الامراء والمشيخ ، وبالنسبة فهي بالقدر الذي خدمت المخططات الاستعمارية ، استجابات للفتنة القبلية لدى اولئك المشايخ وارضت نزواتهم في السلطة والنفوذ ، فهي بالقدر ذاته لعبت دورها في تعزيز جواهر المنطقة والوقوف عثرة في طريق وهدتها .

وعليه فان الحدود القائمة حاليا بين الامارات والدول العربية في الخليج هي حدود استعمارية لا ينبغي الدفاع عنها ، ولا الحديث عن صحتها ، وانما المطلوب تجاوزها ونسفها ، ففك هي الخطوة الجادة الاولى على طريق تحقيق الوحدة العربية .

وهي ان ذلك يناقش لصالح المشايخ ومخططات الامبريالية ، فمن الطبيعي ان تضطلع بها الجواهر الخليجية بقيادة قواها السوفيتية ، التي لا ينبغي ولا يجب ان تكون طرفا في الصراع ، بقدر ما تكون اداة وحيدة فعالة لهذه مهمة نصالية لا تقل اهمية من النضال ضد الاستعمار والمشيخ . وبالتقدير الذي يزداد فيه اصرار الاعداء على ترقيتنا ، بالقدر الذي يزداد فيه تيسرنا بالوحدة ، والنضال في سبيل تجسيدها .

## الفايسم المشترك في لقاء طهران

الثالث وكان اهمها هزيمة الامبريالية الاميركية في فيتنام .. واخرها وليس اخيرا تقلص نفوذها في القرن الافريقي ، وقد اعادت الازمة الحادة التي تعاني منها الامبريالية الاميركية قدرتها على التدخل المباشر لحمايتها مصالحها والدفاع عنها ، حتى في المناطق الحيوية والممرات الاستراتيجية لقد شعرت الامبريالية ومعهما حلفاؤها في الجزيرة والخليج ان هذه المنطقة تعيش حالة شبيهة بتلك التي عرفها القرن الافريقي في بداية العام ١٩٧٤ ، فايران وهي ذات القوميات المتعددة ، يقف على راس السلطة فيها دكتاتور في غاية الفاشية ، تعصف بالحكم فيها الانتفاضات الجماهيرية الواسعة التي عمت معظم المدن والقرى الرئيسية . والصراعات الحدودية الناشبة بين الامارات الصغيرة تهتز وحدة صف الحلفاء وتفسح المجال امام اندلاع صراعات فيها بينهم يصعب التحكم فيها والاطراف الداخلة فيها اذا ما استمرت ولم تجر معالجتها . حتى السعودية لم تعد تلك البلاد البعيدة عن الاخطار السياسية ، فالانفجار الرابع في حقل « ابيق » جرس خطر ردت فثاته اروقة البلاط السعودي . وجميع هذه الظواهر تستدعي من المواقف الرجعية تقليص خلافاتها . والاندياع جبهة نحو توحيد الجهود وحين يلتقي سلطان بالامير العام لحلف « السنوتو » ترتفع الاصوات المنادية بضرورة اقامة مشروع « الامن الخليج » . فهذا لا يعني ان الامبريالية اعجز عن التدخل المباشر لحمايتها مصالحها في الخليج فقط وانما يعني ايضا ان الرجعية الخليجية باتت تأخذ ادوارا متزايدة في مشروع متكامل يسعى لاحكام قبضة الامبريالية على هذه المنطقة .

في النصف الاول من الشهر المنصرم توجه وزير الدفاع والطيران السعودي سلطان بن عبد العزيز الى طهران والتقى هناك ، بالاضافة الى الشاه ، مع « كارومان غورن » الامين العام الجديد لحلف « السنوتو » . وفي اجتماع مغلق ضم الثلاثة واستمر عدة ساعات بحثوا « اشكال مواجهة الاعمال الهدامة التي قد يقدم على ارتكابها بعض البحرين » . وبعد ايام على مغادرة الوزير السعودي انتهى « السنوتو » اعماله ، واعلن في بيان مقتضب « تصحيح حكومات الدول الاعضاء في السنوتو القضاء على خطر الاعمال الهدامة في منطقة حلف السنوتو » .

واذا استثنينا موضوعات النفط واسماره وضرورة الاتفاق بين طهران والرياض على موقف موحد يسبق اجتماع « الوبك » الذي سيعقد في بداية هذا الشهر . وارجحنا الدخول في تفاصيل الازمة الحادة التي يعاني منها نظام النقد العالمي بشكل عام والدولار بشكل خاص ودور كل من العاصمتين في وضع حد لتدهوره ، وانتشاله من تلك الازمة . فسنجد ايامنا الخارطة السياسية لمنطقة الخليج والجزيرة التي تجري محاولات ربطها بتلك الخارطة القائمة في دول حلف المنوتو والنفوذ او المصالح الاميركية فيها ، وضرورة الحفاظ على هذا النفوذ ، والحوول دون انحساره . فهذا لا يد وان كان البند الاهم في المباحثات السعودية - الايرانية ، وايضا المادة البارز على جدول اجتماعات حلف السنوتو . وهذا ما جعلها الفاسم المشترك فيما بين التصريح والبيان الصادرين عقب الزيارة وائر الاجتماع .

فعلى امتداد السنوات الاربع الماضية عانى النفوذ الاميركي انحسار واسيع وملحوظ في مناطق اخرى من دول العالم



## مشروعات الديوان فوق كل قانون وسلطان !

في أواخر مارس المنصرم قامت شركة « ترود و دور » بتسريح ٢٨ عمالاً بحرينياً من العمل ، دون أي تعويض ، مدعية نفيها بمهارتهم ، ومن ثم عدم ائتميتهم للخطة لديها .

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اضطرت تحت ضغط العمال ، وبسبب كثرة ترددهم على مكاتبها الى مراجعة الشركة بشأن القضية ، خاصة وان اجراء التسريح يتنافى مع بعض مواد قانون العمل ، ويستحيل الدفاع عنه ، او التستر عليه .

الشركة اعلمت الوزارة « انهن الصيغة » وطلبت منها ان يهرات طرق الموضوع ، وعليها توجه التي الديوان الاثري السديني التي مشروع نقدي « شسران » على حساب **صليب نجلي الحكيم !!** الوزارة اصطلح عليها التراجع علناً ، والاعتراف بان سلطان الشركات والديوان فوق كل قانون ، وبإلزامي قراراته الباطل من ايامها ولا من خلفها ، ولا تجري الى اعمال والشركات المتعاطفة معه ، وهي كثيرة في بلادنا ، على قوانين ، وعلى طريقتها اللئوية في معالجة مشاكلات عمال بلاد السوراة . تمارس النصب ، وتلجأ الى المبالغة ، وتضع العرامل احياناً منها للشركة ، وتؤكد على تفانيها في خدمة الديوان حتى وان كان ذلك من فوق الشعب ، وكبح ابتلاء . طلبت من العمال التقدم بله طلبات ميل جديدة ، والجلوس الى **الامتحان كفاءة** ، لا للشركة لتقبل اعادة تشغيل من هو اهل للعمل !! فرض العمال هذا العرض « السخي » الذي يبالغة الى كونه اهانته لهم ، فهو يبعد من يتنج منهم الى وثلية مذرب . وهذا **ينسج لشركتنا وتحت حماية القانون تسريحهم** اذا ما ارادت ذلك ، ودون الحساجة الى ايداء ارباب اسباب .

عندما طلبت الوزارة من العمال القول بعودة ثمانية منهم فقط ، واعدة بالاتي بتوسيع فرص أخرى للعمل ، ورفض العمال مرة أخرى مثل هذه الاسماوات ، وامروا ايمان يعود الجميع والا بلا سودة . حينها **اسقط في سيد السوراة** التي وجدت نفسها بين سندان علائقتها الوثيقة مع الشركة ، ومنجية الديوان

من جهة ، ومطربة حقوق العمال الواضحة وتمسكهم بها من جهة أخرى . فاندفعت تصب جام غضبها على العمال الاجانب لطلبت من الشركة تسليها جوازات سفرهم ، تسامرت الأخيرة الى طيبة لذلك ، لانه لا يفتن في شيء ، ولا يسس من قريب ولا من بعيد مصالحها .

الوزارة بذت ان تدخلت وحتى الان لم تكف نفسها مشقة استفسار الشركة من معيار الكفاءة ، لانها مستكشف ( ويبدو انها آخر او تدعي انها آخر من يعلم ) ان العمال المفصولين هم الذين اشرفوا على تدريب العشرات من العمال الاجانب الذين تحتفظ بهم الشركة في العمل لديها ، ولم تهجد نفسها في البحث عن عمل لأي من العمال المفصولين ، فهي لا تعتبر ان هذه مهمة من صلب مهماتها .

لقد ناضل عمالنا ضد الاحتكارات وانتزعوها علينا من حقوقهم المشروعة قبل ان تسلم الزوارات ، وحين كان يفتري لا يزال مستبد بالبلاد ، وهم قانون على اتزانها سواء بدم وزارة العمل ، ام اتزانها الى جانب الشركات ومن هم وراء الشركات بما فيهم الديوان واصحابه .

## عالمنا يدفعون ثمن افلاس بشعة نظام

التسريح والعمال الضعفي لا يقتصران على « ترود و دور » بل هما موجحة تم العديد من الشركات الاحتكارية التي ناثرت كثيراً بالآلية الاقتصادية العالمية ، وتواجه مصيولات واسعة بسبب اشتداد الاحتكار على القطاع الدولي ، مما يضيق الفرص امامها ، ولا تجد وسيلة تلجأ اليها لتلتقي التفتتات ، سوى العمال والجورهم . وهذا ما نشاهده حالياً في شركة « ألبا » التي قامت بتسريح ٥٠ عمالاً من معاملها ، وحين سئل مديرها العام المدعو **كوفن نوتفي** عن السبب ، اجاب « انه لسم بعد سراً ان **لبننا تنقصنا** » **وطيفيا** ، ولاننا مضطرون الى تخفيض اليد العاملة من اجل تخفيض التكاليف ، لبا وزير المالية يوسف الشراوي ، فلم يكتف بتركية كلام المدير ، بل راح ينشئ التاريخ ليسترخج كل الوسائل التي تبرر اجراءات « ألبا » فقال « ان التضمخ الوطني مظهره طبيعية تبدد

حين شرع الشركة في الافلاح « على سبيل المثال كان في شركة بانكو حوالى ٨٠٠٠ عامل وموظف في العام ١٩٩٠ ، أما الان فلا يوجد عندها اكثر من ٤٠٠٠ منهم .

مدير الشركة لا يريد ان يعترف بان السبب الاساسي الذي قاده الى هذا التضمخ الوطني ، انما يعود الى اضطراب الشركة الى عدم زيادة الانتاج حسب توقعاتها بسبب الحصار الذي فرضته عليها ائتية وتواشيع السوق الأوروبية المشتركة التي جعلت قلة من **السترون الأوروبيين على استعداد لدفع زيادة قدرها ٧ بالمائة على الاسعار الأوروبية لللائيم** ، والتي هي **القريبة**

**المقروضة على النموذج الحديث** . وهذا ما يقر به يوسف الشراوي وزير التنمية الذي يؤكد في تصريحه ان « على » **الان اسلاف التوجه لصناعة الانابيب وبمضي التسامعات الاخرى قد تلاشت** ، اذا ما استمرت دول السوق الأوروبية في اسقاط المجال ثل الاخر في وجهها ، لاما عن طريق التبريد الجبركية او اجراءات اسوأ من ذلك » وما يقصده الشراوي بخرجه لسي تصريح آخر بقوله « ان هناك زيادة في نفوذ البيرومترابية ، وتداخلها مع التجارة ، وانخفاض عملية البيع والشراء من الخارج يشكل عام »

لما مدير السوق الحكومي المدعو **سليدي - روزمكتو** يقول « اننا نستطيع ان نبيع بخصوال في القيدو البحرية في أوروبا الغربية في حالات اربنا الطلب فقط » .

هكذا وبدلاً من معالجة **الاسباب الحقيقية التي ادت الى أزمة « ألبا » تراهم - حكومة وشركة - بلقونها على كاهل العمال ، وعلى زيادة عندهم عما هو مطلوب** .

لقد ناضل العمال البحرينيون ضد اجراءات الفصل التفضي التي مارسها شركة النفط « بابكو » ومجروا احتجاجاً عليها انتفاضة مارس الفاشدة ، التي اضطرت بسببها « بابكو » الى التحييد قرار الاستمرار في التسريح ، وارتفعت على التراجع عن مجموعة من الاجراءات التي كانت تنوي القيام بها وهم لا يزالون على استعداد لفرض المزيد من المحارم التي يتصمون بين خلالها لسياسة « ألبا » التي لا تختلف في جوهرها وشكلها عن تلك التي تسير عليها بانكو **ويمتلكون القدرة على مواجهة الشركة ومن يدفعها** .

## ما جدوى مركز التدريب

في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هناك مكتب خاص يطلق عليه « مركز التدريب الوطني » . بريق المكتب الذي يقع ورأها « خير ١١ » كوري واربعه موظفين اربعة يخطف الاجانب ، ويسلمهم على التمشيز ، ويقدمو الى الاستقبال ، والمتساوون التي يقومون بالمركز ، ويجدو الاعمال التي يقومون بها ، ان كان هناك ما تلاو بها صدا اسلام الريات ، وخاصة من يسمى « بالخبر » .

نهم لا يقومون بالفراستات العملية المرتكزة الى ابحاث ميدانية ، ومطلوبات مجمعة من واقع المعيش من ذلك ، برامج من شأنها ان ترسم المصلاية في احوالات السوق ووزارة اليد العاملة ، ولا يور في خلدنهم « الطاول » لوضع مشروع يصمم من تدفق اليد العاملة الاجنبية ، ويصحب اليد العاملة المحلية ويوفر فرص العمل امامها . « الخبير » الكوري يقضن بنين الصين والآخر التي انتهى بعض الاتصارات التي تفضع الاوامر المصدرة اليه ، والتي في جوهرها تفني قسم تاهيل اليد العاملة المحلية بالمستوى والشرة المطلوبين ، لان ذلك **يرغم الشركات على بخرنة الوظائف** ، لا تزال شعارات **جوساف** امد ما تكون من التوظيف العملي ، ولان تاهيل اليد العاملة يتناهي والمخطط الهادف الى خلفة الشركة المحلية العمالية البحرانية ، والذي من شأنه ان يحول دون تطورها **وتعاسكها** .

ان تاهيل العامل البحراني ، ضرورة ملحة تتطلبها سوق العمل في البلاد ، وبالتالي فمن الشغوري ان يكون هناك « مركز تدريب وطني » حقيقي ، يضع مصلحة اليد العاملة المحلية فوق كل مصلحة ، ويعمل بكل اخصايل وصفت من اجل تطوير كفاءتها وزيادة عددها ، كما ان المركز ليس بحاجة الى « خير » كوري ، فمفك العديد من ابناء البحرين الجديدين يفتن هذا المقص ، اللهم الا اذا كان الحديث عن « البحرية » هو سبيل لا يمكن الوصول اليه ، وهو ما تشير اليه تصريحات وزير العمل التي مجلة الوفاق في قصدها الصادر في ١٩٧٨/٤/٣ حيث يقول « هناك قفرا لا تتوقف للبحرانيين » ولا شك ان الاجانب يستغلونها الى مدة قد تطول » .

**وبما ان وعود الوزارة « السريعة » لا تتحقق الا بعدد مدور طويلة ، فلا شك ان قولها بطول المدة يعني ان « البحرية » ضرب من المستحيل** . ان جهايتها البحرانية كلفة برفض البوكة الى الشركات ومن يعينها ، من خلال الفصل الدروب انتزاع كلفة حقونها ومن بينها البحرية .

## سلامة العمال على الطريقة البحرانية !

سلوك مركز التدريب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لسم يعد حالة شاذة ، بل على العكس من ذلك ، حيث بات نجا توفيقيا يفتدى بسه في احوالات السوق ووزارة اليد العاملة ، « **الاسم السلاية البحرانية** » ، والذي يفترض فيه ان يناع الى سلامة العمال - ويضع البرامج التي من شأنها ان تطور وعي العمال في هذا المجال من جهة ، وترغم الشركات والعمال على الالتزام بالتقوانين المتعلقة بالامن والسلامة من جهة أخرى . وما يحدث هو عكس ذلك تماما ، فالمكتب ليس جهة هامة ، وانما ينفوا في حالتها بسع المغالوين والشركات التي مسؤوليتها من الحوادث

« **لقد الله على ان يلائس لا ترق لي** » الفتات التي تقدم بين البحرين وغيره البحراني عملاً ما لسمه الحكومة من اعرفت لتفصيل اسرار الود الفدائية بفتح بسع الجميع تلك العلم والصحة والموصلات يفتح بين البحراني وغيره البحراني » .

القول لوزير العمل البحراني في مقطع من مقابلة التي اجرتها معه مجلة « الوفاق » الاسبوعية الصادر بتاريخ ٣ - ٤ - ٧٨ « وهي من الزيد من اللاء على سياسة حكومته التي لا ترق في الحقوق بين من هو مواطن وغير مواطن » ، والجميع ، واعتبر ان الزيد يستغنون بنسب الحقوق ويحصلون على ذات الخفيات ، وخاصة الاساسية منها كالصحة

والاصابات التي يتعرض لها العمال اناء اداء الخفية ، والتي تؤدي بحياتهم او تعدهم من العمل ، ووزير التصاريح التي من شأنها ان تلي اليوم على العامل ، فيجدر من جهة في التوفيق ، وربما تتسبب في فعله عن العمل ، **وتفصل** المكتب ترك الاتوف ، لعل اخراها كان ليد اعلمه احد العمال البهرد المعلنين لدى القفاول ضمن **الصفاي** ، حيث ذهبت **حسن جرادة** للتحقيق في الموضوع ، وقرو تسرياً مفصلاً التي فيه مسؤولية الاصلية على العامل الذي لم يتقيد بنسب وقوانين السلامة والامن التي يتطلبها عمله على آلة خط الاسفلت .

وبهذا التقرير الزور الكاتب ، **تفصل** « العالي » من مدفع التصاريح الطوبية لعائلة العامل السدي اودي الحادث بفتح بسع وسطه سعة التعويض الفرص بجمعة **الوزارة** وقدره ٤٠٠ دينار بحراني جراء الاخلال بفسروط احدى السلامة ، ودمم تولفها في موقع العمل .

بمثل هذه الاساليب دعي الوزارة حرصها على سلامة العمال وامنتهم ، ولما هذا القول تمارس وسوءها ، وهذا ما افندنا من حقوقهم وسوءها ، وهذا ما افندنا لعم العمل ، وقصم اكثر فاكث نحو الاعتماد على ذاهم في سبيل التزاع حقوقهم المشروعة .

## والتعلم

من المعروف ، ولي كل الحاء العالم ، ان المواطن يحصل على يادو على خبات تنوق في كفا وكيفية تلك التي يحصل عليها الاجنبي ، والا فما يبرر وجدو **الانتماء** ، كما نسبي او تسلي الوزيز الاشارة اليه ، هو ان المواطن في البحرين ليس قادراً لاي امتياز مغتلاة مع الاجانب بحسب ، بل هو يتعرض لاهلاكات ، ومشتاين في قمع وارهاق لا يعرفه ذلك الاجنبي . فهو يعيش حالة من الاضطهاد ، وتحت طائلة القوانين التفضيية التي تجرد من ادني الاشكال والحقوق الديمقراطية التي تبهجها الاعراف والتواشيع الدولية لاي مواطن في وطنه .



# حَمْدٌ وَخَلِيفَةٌ في أوكازيون "الرأي العام" خليفة يتهم الطلبة بإقلاقه

اجرت صحيفة "الرأي العام" في (١٢ و ١٥) أبريل حديثين مع كسل على حمد بن عيسى خليفة بن سلمان على التوالي، ركزا فيها على العلاقات بين دول المنطقة و "إنها واستقرارها" وخس الإنسان أيضا بحديثه الطلبة "المصريين" الذين يسيبون تلقا لحكومة "صاحب السمو".

لمن أي نوع من الأمن والاستقرار تحدث خليفة وحده ؟

يقول حمد : لا بد لنا في هذه المنطقة من أن نسير جميعا على خط متوازن وعلى قاعدة سليمة من التنسيق الأمني وأردن أن أقول باننا نملك في هذه المنطقة أكبر ثروة .. وبذلك نحن ضمن الأمة العربية .. نحياها أمنا هنا وبالضرورة حياها (لحق) أمنا العربية .. وهذا نوع إن تسال هذه المنطقة ؟

كيف يمكن لدول هذه المنطقة أن تشكل (معها) وهي تززع التوازن بين العسكرية البحرية والجوية الأمريكية داخلها في الجفر ومصرة !! هذه

وهذا أيضا يصبح الحديث من حياية (الحق) جمل مفحور .. ليران دولة صديقة للعمو الصهيوني تهدم بالنطف .. ويتبادلان تدريب جيشهما .. وتتفطل المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية داخل اقتصاده ، هذا يعني لا يكف عن الحديث عن ايران كدولة صديقة !!

كما ويصبح حياية (الحق) تويلا لنظام السادات الخس ارجاهه من أزمته الاقتصادية ؛ ولدفع الانظمة الأخرى الى تتبع خطاه في مسيرته

الحركة المالية ، وأغراها السوق بأيد مالية أجنبية .

بها أجلت الشكوى التي تقبضت بها اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين الى الأمم المتحدة ، وتم إقرارها في الجان المختصة بهدف إحالتها الى منظمة العمل الدولية للتتار فيها ، واخذوا الإجراءات اللازمة بشأنها

بها لجنة المالية التابعة لمنظمة العمل الدولية رمنت طلب حكومة البحرين لمقعد مؤتمر استثنائي للمنظمة ، واعتبرت مؤتمر وزراء العمل في الخليج الذي عقد في البحرين غير شرعي وميالة إثنائية في الحركة المالية العربية - ورمنت الاعتراف بقراراته

الاستسلامية للكين الصهيوني .

أما الاستقرار فهو صمد في رأي خليفة على " التركيز على جمل البحرين بلد دكتات " و " دور حسن المعاملة واللغة مما يسبح الجانبين الذين باتون الى المنطقة بفرض الاستقرار والأمن في الجالات النسيكية " أي بكتلة أخرى جعلت منطقة عظملة تعيش على المسيرة - وتلمس دور الوسيط اللليل للشركات الراسيالية ، وترسل بأرمعتها المالية الضخمة الى الاحتكارات النسيكية لصناعه في استقرار النظام الراسيالي العالي وبالتالي قدرته على فرض المزيد من الهيبة على منطقة العربية ، هذا مفضل على أن تنجيه هذه الأرصة لبناء جنومات خليجية منتجة مستقلة اقتصاديا .

أن أي جمجمة من " الاقتصاد المشترك " بين دول المنطقة لو لمو فارغ ، إذ كيف يسمي المسيرة ، يعرض كل مفاتنه بأبيض الاسعار ليوتسبب الشركات الأجنبية لبلد رقيق ، بناء اقتصاد مفسر لا يسد حثثه أن يكون اقتصادا متجا ؛ الا إذا كان قصد خليفة هو تنظيم دولة المسيرة ذاتيا بحيث يأخذ الجميع حصصهم بالعدل بين دول المنطقة بالطبع ، أما داخل البحرين فإن النام النصب الأكبر من هذه المالية انها يعود الى الثلاثي أدت الى إيداع (خسمة) الى حرفة التي إيداع خلفائهم من المسيرة فخرهم من استيلاء ذلك الثلاثي على كسل شيء ، وارتفاع صياحه من جشمه

أن هؤلاء الحكام الرجعيين يستيقنون أرضنا ، ويفتحونها لمر الراسمال الأجنبية . ومن هنا أن تتساقل عن أي أمن واستقرار يفتقدون انه لا ريبا منهم هو وليس من شيوته . انه حياية وتأمين مصالحهم وشيئا لا يستحق في مواجهة جواهره استعلاء التي تتساق وتقوم وتنقسم ، وتضع نهاية لجعل بلادنا مأخورا

أن توجه كدولة " صاحب السمو " السابق لا بد وأن يقضي الى نتيجة منطقية ، وهي محاربة كل وطني ديمقراطي يهزأ بفرع موته غسد استباحة أربانتا القومية ، وضد نصاريه واستقلال جواهره شعبيا ، ونحاربه كل منظمة جواهرية تدافع عن مصالحه الحقيقية ، أن حرية الصحافة " القوة المسؤولة " تمتلئ كل حكومة خليجية كسل اطان المديح وتقدم بروض

الطاعة والولاء ، أما أن تتحدث من ترويعون خلفاء من التبعية الاستعمارية ورسقات ونهب هذه الحكومة وخدماتها من المسيرة ، الملك المقارين لغوت شعبنا فإن فلست يقني " التدخل في حريات أو شؤون الآخرين " ، مما يستوجب الضرب بيد من حديد .

ولا بد أيضا من اشكاس سلطوية هزيلة لمواجهة النظريات الفاسدة والقصور المالية من اهل طبقاتنا الشعبية وذلك كما فعلت السلطة الرجعية تحتها شكت نواذيرها في مواجهة الاقتصاد الوطني لطلبة البحرين " على سبيل المثال لا الحصر " . ولقد كانت واضحة تهايا في تحديد اهداف هذه الفوائد التي ستكون " ضمام إمان للطلبة ضد تدخلات المستقلين من عناصر الشر والتفليل " ، ولكن لم كل هذا القلق من التناص الطلبة حول استخدام ، والسعي لتخريبه " ذلك لأنه كلام ويتناظر على نفس سياست القام اللغة الفكر " وفرض نفسه كمنظمة تعاليم مستقلة ( وهو مطلب كافة الطبقات الشعبية ) استطاعت لف جواهرها اللامالية حولها لتعبرها عنهم بصورة حقيقية

أن العمل السياسي ليس " هوية " يا " صاحب السمو " ، انه حق لكل مواطن ، وهو المجال الحقيقي لجواهرنا المسجوعة ، وليس العمل السياسي حكر أقله حاكمه يسبح في دها وحيل لا ذلال شعبنا ونبيه ولتم ذليل إمام " هب هب " ليعمل ذلك ، وليس وطننا ملكا لأكبر حاكمه تلك الأرض وعلى عليها ، ولزى أي معارضة معها بداة في كسل المجلس الوطني ، تعديا على حقها !! وأن نعيد وسائل التمييز والموعد لحرف شعبنا عن نضالنا واتزاع حقوقه

نفي المجال الطائفي وقد ألقا أمور الطلبة المؤمنين من السفر متضايين مع أبنائهم ، ورموا الرجعية بتو الفرصية حاملين بحق ابتائهم في متابعه الدراسة ، ولم يروا في نشاطهم التقابلي حرجا وترعائا بل حقا .. ( حمد يسمي على الطائفة بالحقول الشخصية والخاصة أحرارا ) وذلك فهو لا يولت هذه الفرصة ليوهم على ( زعظم ) من إعادة ابتائهم " الى الخط الصحيح والطريق الصحيح " ولا ريب أنتم أن تدادوا في ذلك فستستدل اللوييات والبيوع باستخدام القوة اذا ما رفضوا الصفاء والافتقار للنظام ، وليس ذلك غريب على نظام خليفة القميص

# إذا اعترف الوزير فصدّ قوه !

يساور الوزير الشك فيما سوف تحقته من أرباح .

وتوالتوا لامراتامات الشراوي مرجعها كونه أحد اكبر الملاك الاساسية النسي بعتد عليها النظام ، في رسم ما يسي سياسته الاقتصادية ؛ والدماغ الفسك لبرامج التنمية التي صار عليها ، ونسي مقدمها ما عرف بالاتفاق الاقتصادي ، وبالقلى لسان الحديث حين نقل أحد أهم المشروعات الصناعية واكرها حبا ، هو في حد ذاته مؤشر تسوي على النهاية التي قاد الشراوي والسلطة التي من طينته وتخدم افكاره مصالحها البلاد بها .

وحسرة الوزير على فشل المشروعات ، واعترافه بذلك تنبأه من حرص شعده على الاقتصاد الوطني ، ولا خليفة من انهياره ، ومن ثم دعوة الى تنحية ذلك ، فقد كان في محاولة لثورة الفة والتفصل من المسؤولية على طريقة " اللهم اني قد بلغت ، حيث بسدا الوزير يلمس أكثر من غيره مفسق الأزمة التي وصل اليها الاقتصاد ؛ وعشاشته التي باتت تثار باقل هوة ، ولم يعد في وسعها الصمود أمام أي طاريء سلبى مهما كانت ضالته ، وهي نتيجة طيوية للسياسة الاقتصادية المتعوانية التي تسير عليها السلطة .

أخبار ممتاحة من مجالس الشراوي تقول بأنه أصبح يردد " ان الامور لم تعد تحتل " واحتياط بطلع الكيل ليهبهم برغبة في الاستقالة ، والبعض يقول " هذه الهوييات " هي نوع من الابتزاز يتحاشى به الوزير وصوله الى كشك عداء للارمة ، خاصة وأنه أصبح يرى الاضرار التي رزوا في احصائه قد تحلوا الى مشاركين في " الجسد " وفي " حصص المولات " وهو مما لا يرعى به .

أن أي من المتفطين في السلطة ، لا يريد " هو يرى الحالة قد وصلت الى ما وصلت اليه ، ان يقف بجاعة لمصنوع ليضع اصبعه على الجرح ، ويميل على انتشال البلاد من المأزق ، ويضع الحلول المصطنعة ، متى لذك تناقض مع مصالحهم القاتية على نسيخ بلادنا أرض الراسمال الأجنبية وتحويلها الى خصم أرض للاستثمار العالمي ، الذي لا يبهه كثيرا انهيار اقتصاد بلد نام وصغير بقدر ما تبهه الأرباح



# بيان سياسي بمناسبة الأول من مايو

بمناسبة الأول من مايو ، أصدرت الجبهة الشعبية في البحرين بياناً سياسياً ، شخّصت فيه واقع الحركة العمالية الحرة ، وأدانت فيه محاولات السلطة التمزيقية وحرمانها من حقوقها النقابية ، وأكدت فيه ثقتها بانتماء الجماهير البحرانية على أعدائها ، وليليا يلي نص البيان :

يقه ظلت الشعب من أجل الحريات الديمقراطية ، وأبقت كل التجاوزات والاستبداد بكل القيم الإنسانية والقانونية التي يمارسها القسم الخاص وزبائنه ، وفي سبيل إلغاء قانون أمن الدولة الأثامي ، والسماح لطبقة الممنوعين بالعودة إلى مقاعد دراساتهم وإلغاء القوانين التمييزية التي اتخذت بحق الطلبة وغيرهم ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

إن السلطة العميلة تريد تزريق صفوف العمال من خلال جلب الآلاف من العمال الأجانب . ولكن ميلنا الواعي سيحبطون هذا الخط من خلال العمال المحليين الواسع والدفاع عن حقوقهم من حقوق العمال الأجانب الذين يعتنون من استغلال بشع لا حدود له ، ويسخرون أصلح الاحتكارات وخدما في البحرين .

أمام هذه المحاولات والتحديات ، تكلف الطبقة العاملة ، حول منطقتها المناهضة ، وتقدم يومياً الدم والمساندة للجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين التي تقف بصلابة ضد كافة المحاولات التخريبية التي تبذلها السلطة ، وتعرض معركة قاسية على المصميد الداخلي والخارجي ، ليس لمواجهة المشاريع السلطوية صعب ، وإنما لرصد صفوف كل العمال والإيعاد من كل ما يمكن أن يبرئها ليفتأ صفاً واحداً لتتراجع حتم الفاني المائل .

إن الجبهة تحيي هذه الذكرى الفخالة ، وتصادف معها شعبنا المناضل على مواسم التمثل لتوحيد صفوفه وتكامل المناضلين في بلدنا ضد الحكم الاستبدادي السبيل ، وقد بخلت السلطات الإمبريالية الأمريكية وعلائها . وهي على قسبة في شعبنا سينتزع النصر من أدهم . وهي في الوقت ذاته تقنم هذه المناسبة لتحيي جماهير الأمة العربية وعلى وجه الخصوص الشعب العربي الفلسطيني ونوره المسلحة وصمودهم البطولي الرائع ضد التمييز والامبريالية والجهايل اللبنانية وحركتها الوطنية التي تقود الضحايا الجبهة للدفاع من الثورة الفلسطينية وتقدم النموذج الحي لنجاحها العربية في هذه الحركة المصرية . كما تحيي الشعب اليمني وصموده بقيادة الجبهة العميلة لتحرير حمان في وجه النزق الإثرائي والحكم السبيل في مسقط . إن شعبنا لعل ثقة بأن الإنسانية ستحقق أدهامها النبيلة في القضاء على الإمبريالية والصنمية والتحتونية ، وستنجم مجتعا مستقلاً خالياً من كل أشكال الاضطهاد القومي والاستغلال الاجتماعي .

عاشت ذكرى الأول من مايو •  
عالي نشاط الطبقة العاملة البحرانية •  
عاشت الجبهة الشعبية في البحرين •

١٩٧٨/٥/١

# العمال العرب يحثون انتفاضة مارس المجيدة

بمناسبة الذكرى السابعة للانتفاضة مارس العمالية ، وتبنيًا للود الذي مثله تلك الانتفاضة ، أصدرت اللجنة العامة لاتحاد نقابات العمال العرب بياناً ، فيها يلي نصه :

في عايشة اليوم الفكري الصليبة والانتفاضة مارس العايشة ، نل على هذا اليوم من عام ١٩٧٧ أعقت للجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين الانتفاضة لاتحاد العام والدعوة إلى تنظيم المظاهرات العمالية السليبة لدراسة السلف على السلطات البحرانية بهدف إطلاع العتريت النقابية وأدلى على المطالب التي شخّصت بها للحكومة .

ومد أن أدعت الحكومة استغلال المناهضة والتشويق التي دامت قربة السنة الأخير . إلا أن تلك التهور كانت زارعة بالتشويق العمالي لكث من أجل أعضاء اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين ، فقد نظمت اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين لجان الإحتجاج والقيادات والوديات العمالية لواجهة التفرقة لفرعية ونوعية العمال ، وتمت عقد الاجتماع في التفرقة العمالية التي عبرت من فهم وإدراك العمال لضرورة خلق تنظيمهم القوي ، وما يدر على ذلك من نيك العمال بالمطالب التي تقيمت

إسقاطها لم تكن تلك الحركة إلا أهداما كل الحركات المناهضة التي قام بها عمال في البحرين طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٨ في عام ١٩٧٧ وشكلت تلك من أصرار الطبقة العاملة البحرانية والمطالبة بحقها التكنيكي في التنظيم والتمثل ضمن إطار اتحاد عمالي يذاع من حقوقها ويؤكد نقابيتها المظلمة أمام استغلال الشركات الاحتكارية الأجنبيّة والسلطات الرجعية بهذه الطوق .

وعند أن بعثت نسخة التهور على تسليم اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين المطالب العمالية لفراعة العمل لسم تجد أمام تمت وأصرار الحكومة من رضى مائل ومرجع وسيله غير الإصلا من الإضراب العام والفروع في مظاهرات ممتدة سلوية للسلف على السلطات البحرانية بهدف إطلاع العتريت النقابية لسم تجد حكومة البحرين أسروا فلما اليوم ذلك الأسلوب الذي اصطلح به رادفيا الطويل حيث واجهت كاهنها عدم التفاهة العمالية السليبة بكل منف وثره ورج العشرات من العمال في قباض الصور والمقتلات لفرعة ذلك ضيقا المصداقية للجنة العامة . ولم تكن تلك الحركة التي كتبت بها الطبقة العاملة البحرانية في عام ١٩٧٧ ومن أن تبتت اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين من

الأمية العامة لاتحاد  
الدولي نقابات العمال العرب  
١٩٧٨-٣-١٢

# دورات لتأهيل العمال ... أمه للتخاض من م؟

إلى رعماء ، وجدناهم ترسل بعض عمالها الذين أهدوا لجمعية سنوات في العمل في دورات تأهيلية يفرض أن ترتفع أرها درجة ختمهم ، وبالتالي مستخدمين فيها ، وهي نسبة تنقضي ويضعي مواد قانون العمل الذي وضعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الذي يفرض من كافة الشركات العاملة في البحرين التدبيره .

والاستهتار « يشارك » لا يقتصر على العمال ، بل يشمل أيضا سيد ألب أمام ألب العامة المحلية ، وتفضل على الأجنبية عليها ، ناهيك من تدني الأجور ، حيث يتراوح أجر العامل البحراني بين مئتين ومئتين ونصف دينار في اليوم ، وهي مسا لا توفر له أدنى متطلبات الحياة الضرورية التي تزدد أسعارها بشكل يذل من جراء تدفق الراسيل الأجنبية ، وإسراع مجلس الاستثمار أمام الاحتكارات الدولية .

ولكي تصالحف الحركة على الأجور المتدنية ، ولا توجد نفسها مضطرة وتجدد الإلحاح إلى أن معظم من يحتفظ بهم للعمال من هن العمال الأجانب ، على حسن تدرتف نسبة التبريع بعد المدوة في أوطاف العمال المحليين . هذا ومن الفوري

## يا جماهير شعبنا العاملة ...

يا جماهيرنا العاملة المناهضة ...  
دأبت الطبقة العاملة وكافة القوى الحية للسلام في شتى أنحاء العالم على الاحتفال بالأول من مايو تخليداً لذكرى الانتفاضة العمالية وتحيه لشهادتها ، وهذا لعل من مواصلة النضال في سبيل أدهانها النبيلة .

ومد الانتفاضة ، والحركة العمالية كانت ولا تزال تحقق المزيد من الاستمرارات على أدهانها ، تمثل ذلك في أقمية الإنشئة الاشتراكية على اقتناص النظام الرأسمالي في أجزاء مهمة من العالم ، وتجسد في المكاسب التي تنزتها الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية على القوى والطبقات الرأسمالية . ويدل على ذلك تزايد دورها وأهميته في حروب التحرير ، وحركات التحرر الوطني .

يا جماهيرنا العاملة النبيلة ...  
وتأتي هذه الذكرى والطبقة العميلة العربية تشن حربها ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية . وتقف بصلابة ضد محاولات الإحتواء والاحتشائي التي تمارسها ضدنا أنظمة رأسمالية الدولة ، وتخوض معارك بطولية في سبيل أخذ المواقف التي تكاد أن توصلها إليه تلك الأنظمة .

## يا جماهيرنا البحرانية العاملة ...

لقد كان تحيي هذه المناسبة البحرانية دورها الحرفي في نخالط جهايرها ضد الاستعمار والرجعية ، ومن أجل انتزاع المكاسب لصالح الصفات المسحوقة . وقد بدأت كسوتها ، الخرفت في صفوف الحركة الوطنية ، فتدريج كاهمها الاجتماعي بالنضال الوطني ، وتشكلا معا بمهمة مشتركة يصعب فصل أحدهما عن الأخرى .

ومد الوجهة الأولى لولادة الحركة العمالية ، لجسات السلطة التي كانه أشكال القمع والإرهاب ضدنا ، فمقرعتنا للموابعات التفتعية ، ومخططات التخريب ، وعانت من حرمانها أبسط أشكال الحقوق التي تبجسها لها جميع القوانين والإعراف الدولية التي تنمي السلطة الرجعية في بلدنا إلى منطقتها ، وتدعي تقديمها بانتظامها .

واليوم ، وبعد قسلس الظلم في القضاء على نضالات الحركة العمالية ، وتمتد حروانه لحرمانها من مطالبها العادلة ، استمر في تصعيد أشكال التخريب داخل صفوفها من طريق خلق البديل الشوهة للوئست العمالية ، واستبدال الهياكل الفارغة من أي محتوى والجرمة من أية صلاحيات ، ناهيك من محاولات شفهيا ونموزيها .

إن السلطة العميلة تريد إلحاق الحركة العمالية بخططها ، وبما يمر عمالنا على قهم في تشكيل لمنظمتهم العمالية التي تمنع بكل الصلاحيات التي تمنح بها الاتحادات والمنظمات العمالية في جميع أنحاء العالم . وهم يفاضلون مع



وحدة الحركة العمالية شرط أساسية  
لنجاح مواجهة النظام والاحتكارات

إرساء وترسيخ أسس الوحدة  
الوطنية طريقنا للنصر

## لِمَنْ الشَّرْعِيَّة... ولِمَاذَا؟

اللبناني ، وإن الاحتلال له تفسير واحد هو الاحتلال الصهيوني ، وهو لا يحتمل أي مواربة ، وليس من سبيل إلى إزالته إلا بالمواجهة والتصدي . وأن أي حديث عن احتلال آخر إنما هو محض أذواء ، أن لم يكن حلقة جديدة في مخطط امبريالي شامل يسمى إلى فرض الكيان الصهيوني والدفاع عنه .

وقد أكدت الأحداث ، وخاصة منذ الغزو الصهيوني الأخير لجنوب لبنان ذلك الارتباط والترايب بين مفاهيم وبرامج القوى الانعزالية ومخططات وأهداف العدو الصهيوني والامبريالية ، وأكدت في الوقت ذاته صحة الأطروحات التي قالت أنه لا شرعية الا شرعية الوجود الفلسطيني وحقه في القتال من أجل استرداد أرضه ، وحق الجماهير اللبنانية في الدفاع عن أراضيها لآزالة الاحتلال الصهيوني ، الذي لا يوجد احتلال سواه .

فوق الأرض اللبنانية . بل إنها حرصت في تصريحاتها ، وفي تمبنتها ، وحتى في البرامج التي تقدمت بها ، أن تجعل « خطورة الاحتلال الفلسطيني » تفوق خطورة الاحتلال الصهيوني . وهي في سبيل تثبيت هذه الأطروحات ، وتأكيد صحتها لم تدخر جهداً في توثيق علاقاتها مع العدو الصهيوني ، وفي السعي قدر استطاعتها لتاليف الرأي العام اللبناني والعربي والدولي ضد الشعب الفلسطيني وثورته .

أما الحركة الوطنية اللبنانية فقد انطلقت مستندة على برامجها النابعة من حرصها على الدفاع عن مصالح الجماهير اللبنانية المرتبطة عضوياً وجدلياً بمصالح الشعب الفلسطيني وثورته على التأكيد على أن الشرعية الحقيقية إنما هي تلك النابعة من تلبية المطالبات للاغلبية الساحقة من الشعب

بعد ما يقرب من عام ونصف على استسلامها للحكومة ، تهدت وزارة الحص استقالتها ، وبعد مرور أسبوع على ذلك ، كلف سركيس الحص مرة أخرى بتشكيل وزارة أخرى ، تقوم بإعفاء الأزمة الماثلة أمامها . وخلال الأسبوع الذي مضى بين الاستقالة والتكليف ، ازداد الحديث عن الشرعية والاحتلال ، ولكن كل طرف سياسي حاول تفسير التغيير من زاوية مختلفة .

فقد حرصت الجبهة الانعزالية على تعريف الشرعية ، في إطار تعزيز نفوذ الجيش الانعزالي ، وتكريس الشكل الطائفي للدولة ، وثبت أي شكل من أشكال الوفاق الوطني التي عرضت صيفه الحركة الوطنية ، وأعطت الاحتلال مفهوماً عنصرياً ينطلق - حسب ادعاءاتها - في المساواة بين الاحتلال الصهيوني ، وبين الوجود الفلسطيني

## الجماهير الأردنية أقوى من فتح النظام

الفلسطينية ، واستعدادها لارتكاب أبشع الجرائم في سبيل تصفيها ، لكي يتسنى له - حسب مخططاته - « شرعية » تمثيل الشعب الفلسطيني وتبليغه إلى نهايات المساواة والاستسلام .

لكن الجماهير الأردنية بقيادة حركتها الوطنية ، وهي التي استطاعت الصمود والاستمرار حتى بعد موجات القمع التي تعرضت لها بعد مجازر أيلول والجرش وتمكنت من أن تفجر انتفاضاتها ، وهي تعيش تحت أرهاق القصر وسياسته التسفيسية ، قادرة على توجيه الضربات للعرش الهاشمي وسياسته وانتزاع المزيد من المكاسب وتحقيق المزيد من الانتصارات .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وسع نظام حسين دائرة حكمه لتشمل حملات اعتقالات واسعة ومكررة تعرض لها العشرات من المواطنين عرف من بينهم ١٧ متاضلاً في صفوف حزب الشعب النوري الأردني ، لا يزالون يمانون من أبشع صنوف التعذيب وأكثرها بربرية . في الوقت ذاته لم يوقف حسين اتصالاته مع العدو الصهيوني ، وهو يقف بانتظار نتائج المباحثات الخيانية بين السادات والكيان الصهيوني ليرى أي من ثمارها التي بوسعه أن يقطعها .

هذا النهج الأراهمي ، والازدواجية التامرية ، أصبحت من مرتكزات النظام الأردني ، الذي اشتهر بعدائه للجماهير وحركتها ، وعرف عنه جرده على الثورة

في ٧٨/٤/٢٢ أذاعت وكالة الأنباء الأردنية نص بيان موافقة العميل حسين على تعيين أعضاء المجلس الاستشاري برئاسة أحمد اللوزي . تأتي هذه الخطوة في خضم نشاط ملجوس يقوم به العاهل الأردني مطالباً « بالحق العربي الفاضل » وداعياً إلى « رص الصفوف من أجل استعادته » ومحفراً « من المؤامرات الصهيونية المكددة بالعرب » .

ذلك يجري ، ولم يكد يمضي شهر على إجراءات القمع الواسعة التي نفذها النظام الأردني ضد الجماهير الأردنية والفلسطينية التي خرجت في مظاهرات عمّت كافة المدن ، منددة بالغزو الصهيوني ، ومعبرة عن تأييدها للصمود البطولي الذي أبدته القوات المشتركة .